تواصل بذل مساعيها لتحسين أداء مشروع العطريات «البرزايلين»

«القرين» تحقق أرباحاً بـ22.61 مليون دينار

العبدالله: الارباح فاقت توقعات مجلس الإدارة حيث بلغت 18.94 مليون دينار

الشيخ مبارك العبدالله

سعدون علي

علي: يجب التركيز على تطوير الصناعات المحلية بمشاركة القطاع الخاص

أعلنت إدارة شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية عن تحقيقها ربحا صافيا بقيمة 22.61 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2012/2013 مقابل 14.85 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وبارتفاع بنسبة في المئة 52 أو 7.75 ملايين دينار كويتي، وبلغت ربحية السهم الصافية خلال العام 20.75 فلسا مقابل ربحية بقيمة 13.55 فلسا خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وكانت شركة القرين قد أعلنت عن صافي ربح بلغ 33.02 مليون دينار كويتي للسنة المالية السابقة المكونة من خمسة عشر شهرا، والمنتهية في 31 مارس 2012، نظرا لتعديل تاريخ السنة المالية للشركة لتبدأ من أبريل من كل عام بدلا من يناير.

وبلغ إجمالي الأصول في الشركة مع نهاية السنة المالية الحالية 290.71 مليون دينار كويتي، بالمقارنة مع 256.09 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2012، وقد نمت الأصول بنسبة في المئة 14، أي ما يعادل 34.63 مليون دينار كويتي، كما ارتفعت الإستثمارات في الشركات الزميلة بنسبة في المئة 9 أي ما يعادل 3.86 ملايين دينار كويتي خلال السنة المالية الحالية.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية، مبارك عبد الله المبارك الصباح، إن «مجلس إدارة الشركة اعتمد البيانات المالية للشركة، وأوصى بتوزيع أرباح نقدية بواقع 10 في المئة من رأسمال الشركة المدفوع، أي ما يعادل 10 فلوس لكل سهم، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجهات المختصة والجمعية العمومية للشركة».

وأضاف الشيخ مبارك: «لقد فاقت الأرباح الصافية توقعات إدارة الشركة خلال الربع الأخير من السنة المالية، وبلغت 18.94 مليون د.ك، نظرا لاستلام توزيعات أرباح أعلى من شركتي إيكويت والشركة الكويتية للأوليفينات، بالإضافة إلى حصة القرين من أرباح الشركة الكويتية للعطريات والشركات الأخرى التابعة».

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة سعدون علي، في معرض تعليقه على استثمارات الشركة، «ما تزال شركة القرين تواصل بذل مساعيها لتحسين أداء مشروع العطريات «البرزايلين» ونقله إلى مستويات مثيلاته في العالم، وذلك بالتنسيق مع كل من إدارة الشركة الكويتية للعطريات والشركاء بالمشروع، والمتمثلين في شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة البترول الوطنية الكويتية، ومازالت شركة القرين تنتظر تدخل مؤسسة البترول الكويتية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحل المشاكل القائمة لتفادي تعثر المشروع».

أما على صعيد الخطط المستقبلية لشركة القرين، فقد أكد علي «أن شركة القرين مستبشرة بتوجهات الحكومة الرشيدة بتطوير القطاع النفطي، الذي بدت عليه علامات التهالك من جراء التجاذبات السياسية في السابق، وكلنا أمل أن يتم تسريع عجلة التنمية للنهوض بهذه الصناعة الحيوية لدولتنا الحبيبة، ولتأمين هذه الصناعة في ظل تحديات المرحلة المقبلة من تطورات التكنولوجيا العالمية واستكشافات الغاز والنفط الصخري والرملي».

كما شدد على ضرورة التركيز على تطوير الصناعات المحلية بمشاركة القطاع الخاص، الذي سينعش مجال الصناعات التحويلية والتكميلية الملحقة لتحقيق قيمة مضافة لمخرجات مشاريع المصافي الجديدة، مشيرا إلى أن الشركة تتطلع على الدوام لانتقاء الفرص الاستثمارية التي نتوقع لها عوائد مجدية محليا وإقليميا، وذلك بالتعاون مع كبراء الاستشاريين الماليين العالميين للارتباط مع الشركات العالمية ذات السمعة المتميزة في المجال.

10.7 في المئة حجم نمو التدفق التجاري بين البرازيل والدول العربية مسجلاً 5.84 مليارات دولار

الصادرات البرازيلية إلى المنطقة العربية تتجاوز الـ 3.3 مليارات دولار في الربع الأول

بلغ حجم الصادرات البرازيلية إلى المنطقة العربية 3.391 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام الجاري، بزيادة قدرها 4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وذلك وفقا للأرقام الصادرة عن وزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية البرازيلية. من جهة أخرى، سجلت الصادرات العربية إلى البرازيل زيادة قدرها 22 في المئة لتصل إلى 2.45 مليار دولار، في ضوء نمو حجم التدفق التجاري بين البرازيل والعالم العربي بمعدل 10.7 في المئة خلال الربع الأول من العام، ليصل إلى 5.84 مليارات دولار.

وسجلت منتجات السكر والدواجن وخامات الحديد والذرة والماشية وأنابيب الصلب والحليب أكبر ارتفاع في الصادرات البرازيلية. وتشتمل قائمة أبرز الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية أيضا على لحوم البقر والقمح والقهوة والألمنيوم وزيت فول الصويا والتبغ وآلات البناء وكوك النفط والبيتومين والبيض والأحذية. كما شهدت الصادرات البرازيلية إلى كبرى الأسواق العربية ارتفاعاً ملحوظاً مثل السعودية والإمارات وعمان وليبيا وتونس.

وقال الدكتور ميشيل حلبي، الأمين العام والرئيس التنفيذي لـ«الغرفة التجارية العربية البرازيلية»: «شهدت الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية ارتفاعاً كبيراً في الطلب على مجموعة محددة من فئات المنتجات، ويُعزى ذلك إلى نجاح نشاطات مطابقة الأعمال التي أطلقتها «الغرفة التجارية العربية البرازيلية» خلال السنوات الماضية.

مشيل حلمي

يوسف جميل

علاوة على ذلك، يجسد نمو حجم الصادرات البرازيلية إلى دول المنطقة التقدير الكبير للجودة المتميزة التي تتمتع بها المنتجات البرازيلية لدى الدول العربية، مما يفتح آفاقا واسعة أمام المصدرين البرازيليين لاستثمار المزيد من الفرص التجارية في الأسواق العربية المختلفة. وتأتي النتائج الإيجابية التي سجلت خلال الربع الأول من العام الحالي لتدعم جهودنا الرامية إلى إرساء معايير جديدة من التفوق والنمو فيما يخص حجم التبادل التجاري في العام 2013، ونحن نتطلع قدما إلى ذلك».

وشهدت قائمة من المنتجات على رأسها النفط الخام والأسمدة وزيت الديزل والغاز الطبيعي المسال واللدائن ومصائد الأسماك ومنتجات الزجاج والملابس والأقمشة الخاصة والرصاص أكبر ارتفاع في الصادرات العربية إلى البرازيل خلال الربع الأول من العام. ومن بين المنتجات الأخرى التي تستوردها البرازيل من المنطقة العربية، النفتا ووقود الطائرات واليوريا والكبريت والألمنيوم والمطاط والمواد الكيميائية والقماش المعالج والخضروات. وتشتمل قائمة أبرز الدول العربية المصدرة إلى البرازيل على السعودية وقطر وليبيا وعُمان والإمارات والجزائر والكويت ومصر والعراق.

أستراليا: تراجع مبيعات التجزئة بنسبة 0.4 في المئة خلال مارس

كوالالمبور - «كونا»: تراجعت مبيعات التجزئة في استراليا بنسبة 0.4 في المئة خلال شهر مارس الماضي وللمرة الأولى هذا العام وذلك مع تراجع الانفاق من قبل المستهلكين على البضائع الدورية والسلع الرفاهية والملابس وغيرها.

واشارت بيانات صادرة عن الاقتصاد الاسترالي أمس الى انخفاض غير متوقع لمبيعات التجزئة في مارس بنسبة 0.4 في المئة مقارنة مع القراءة السابقة التي كانت تشير الى ارتفاع بنسبة 1.3 في المئة في حين كانت التوقعات تشير الى ارتفاع بنسبة 0.1 في المئة. وتوقع البنك المركزي الاسترالي هذا التراجع في أداء الأنشطة الاقتصادية أثناء التحول الاقتصادي من الاعتماد على قطاع التعدين واستثماراته الى تشجيع باقي الأنشطة الاقتصادية في استراليا. كما فضل البنك المركزي الاسترالي الحفاظ على أسعار الفائدة عند أدنى معدلاتها لتوفير أقصى درجات الدعم للأنشطة الاقتصادية المختلفة لمحاولة توفير دعم للناتج المحلي الأسترالي المعتمد بشكل أساسي على أداء قطاع التعدين. اما بالنسبة ل«شهية» المستهلكين في استراليا فيشير الى غياب الثقة في مستقبل الاقتصاد ما ينعكس سلبا على الأداء الاستهلاكي ويزيد من الضغط على صانعي السياسات النقدية لتوفير المزيد من التحفيز الى الاقتصاد الاسترالي.

وتراجعت معدلات التضخم في استراليا خلال الفترة الماضية بسبب ارتفاع قيمة الدولار الاسترالي الأمر الذي يفتح المجال أمام التوقعات بقيام البنك المركزي الاسترالي بتخفيض جديد في أسعار الفائدة المستقرة في الوقت الحاضر عند ثلاثة في المئة.

وسبق البنك المركزي الأوروبي بهذا التخفيض المركزي الاسترالي الذي خفض الفائدة ب 25 نقطة خلال اجتماعه الماضي لدعم وتحفيز النشاط الاقتصادي. وبالنسبة للعملة الأسترالية فقد تأثرت سلبا ببيانات اليوم ليتراجع الدولار الاسترالي مقابل نظيره الأمريكي مسجلا أدنى مستوى عند 1.0305 دولار بعد أن افتتح تداولات أمس عند المستوى 1.0286 دولار.

الإمارات: حاملو «فيزا» ينفقون 4.7 مليارات دولار

أصدرت شركة فيزا، أكبر شبكة دفع إلكترونية في العالم، عبر بياناتها أن حاملي بطاقات فيزا أنفقوا 4.7 مليارات دولار أمريكي ببطاقاتهم خلال زيارتهم للإمارات في العام 2012، ليسجلوا بذلك زيادة بنسبة 17.1 في المئة مقارنة مع العام السابق.

وأشارت النتائج التي جمعتها شركة فيزا فيو لخدمات بيانات السفر في أحدث تقاريرها عن نظرة عن السياحة في دولة الإمارات، إلى زيادة سنوية في عدد المعاملات بمعدّل 20 في المئة، معزّزة بذلك الشهرة القوية التي تتمتع بها دولة الإمارات كوجهة تسوق رائدة لدى السياح العالميين. وأدرج التقرير قائمة أهم عشرة أسواق كمصادر للمتسوقين وهي المملكة المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والصين وقطر وأنغولا والكويت والهند وفرنسا والتي شكلت 62.6 في المئة من إجمالي قيمة الإنفاق السياحي. تم الاعلان عن تقرير فيزا الخاص بتوقعات السياحة في دولة الإمارات العربية ضمن فعاليات مؤتمر الاستثمار العربي للفنادق 2013 المنعقد حالياً في مدينة جميرا في دبي - وهو الملتقى السنوي في الشرق الأوسط للمسؤولين عن قطاع الفنادق من مستثمرين ومطورين ومشغلين واستشاريين. وجاءت البيانات في كلمة القاها ماريتشيللو باريكوردي مدير عام فيزا في دولة الامارات أمام خبراء الضيافة والسياحة في المؤتمر. وقال مارشيللو باريكوردي: «تقرير فيزا حول السياحة في دولة الإمارات يندرج ضمن التزامنا بالمساهمة في تزويد قطاع السياحة العالمية بمعلومات عن الأسواق. وكوننا أكبر شركة عالمية في مجال حلول الدفع الالكترونية، نتمتع في فيزا بمكانة فريدة من حيث القدرة على تقديم نظرة معمّقة حول مكان ومجال إنفاق الزوار لأموالهم من خلال البطاقات. فتحويل بيانات معاملات البطاقات إلى معلومات مفيدة لقطاع الأعمال هو وسيلة تتيح لشركة فيزا تقديم قيمة إضافية للأعمال والدول التي تعتبر فيها السياحة مؤشرا قويا للنمو، وهو ما يتلاءم مع دولة الإمارات حيث تساهم السياحة بنسبة 6.6 في الناتج المحلي الإجمالي للدولة».

صندوق للدخل يسعى لتحقيق عائد يساوي ضعف نسبة الزكاة

«آسيا للاستثمار» تطلق صندوقا للدخل ناتجاً من التمويل التجاري الإسلامي

أحمد الحمد

أعلنت شركة آسيا للاستثمار، الشركة الخليجية المتخصصة في الاستثمارات الآسيوية، أمس، عن إطلاق صندوق آسيا للتمويل التجاري الإسلامي الذي سيتم خلاله تمويل المبادلات التجارية في آسيا والشرق الأوسط على مدى قصير الأجل ومبني على أحكام الشريعة.

ويستهدف الصندوق استغلال الفرص الفريدة المتاحة في سوق التمويل حاليا بفضل النمو القوي للمبادلات التجارية فيما بين الدول الآسيوية وكذلك المبادلات التجارية العابرة للحدود بين دول آسيا والشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم التجارة بين دول آسيا بحلول عام 2020 إلى 4 أمثال مستوياته الحالية «من 5 تريليونات دولار أمريكي إلى 20 تريليون دولار أمريكي» بينما يتوقع تنامي حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الناشئة وحدها بمعدل 25 في المئة سنويا.

ويتزامن هذا النمو مع ظهور عجز متنام في التمويلات التجارية المتاحة بالدولار الأمريكي، وبصفة خاصة للشركات متوسطة الحجم في آسيا. وقد نجمت هذه الفجوة عن انحسار نشاط البنوك الأوروبية في هذا المجال، بعد أن ظلت ولفترة طويلة مزوداً رئيسيا للتمويل التجاري في آسيا، إلا أنها إضطرت إلى تقليص أنشطتها في هذا المجال في إطار الخطط التي تنفذها لمواجهة آثار تباطؤ الإقتصاديات الأوروبية من جهة، والاستعداد للوفاء بالمتطلبات الجديدة لقواعد كفاية رأس المال المصرفية من جهة أخرى.

ويسعى صندوق آسيا للتمويل التجاري الإسلامي لتغطية هذه الفجوة التمويلية، وبالتالي تحقيق دخل منتظم مبني على الشريعة. إذ يستهدف الصندوق في هذا المجال تحقيق مستوى عائدات يبلغ ضعف معدل الزكاة، أو ما يعادل 5 في المئة، مع توفير السيولة على أساس ربع سنوي.

وقد تمت الموافقة على الأنشطة الإستثمارية الخاصة بالصندوق من قبل مجلس مكون من نخبة من كبار علماء الشريعة في الخليج العربي والعالم، وسيواصل هذا المجلس الإشراف على عمليات الصندوق. وتزيد قيمة العائدات المستهدفة من الصندوق والبالغ نسبتها 5 في المئة في المتوسط على الأصول المستثمرة لمدة ثلاثة أشهر، بشكل ملحوظ عن العائدات التي توفرها صناديق المرابحة، والتي تتراوح بين 0.5 و1.5 في المئة. كما يقدم هذا الصندوق أيضا بديلاً ثابتاً للصكوك الإسلامية متعددة السنوات التي تُدرّ عائداً نسبته 3 في المئة.. وستتولى شركة آسيا للاستثمار إدارة هذا الصندوق، وذلك من خلال ذراعها لإدارة الإستثمارات في هونغ كونغ الذي تم إطلاقه حديثاً. وسيتم ادارة الصندوق بالإشتراك مع مجموعة «EuroFin Asia» التي تعد المستشار الإستثماري للصندوق وتعتبر شركة رائدة في مجال التمويل التجاري تتخذ من سنغافورة مقراً لها. وقد استثمرت شركة آسيا 20 مليون دولار أمريكي في الصندوق كاستثمار أولي في الصندوق وعلق أحمد الحمد، المدير التنفيذي لمجموعة آسيا للاستثمار، على تدشين الصندوق بقوله: «يأتي إطلاق صندوق آسيا للتمويل التجاري الإسلامي في توقيت متميز تشهد فيه القارة الآسيوية نموا مستمرا، وتسجل فيه المبادلات التجارية العابرة للحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي دول آسيا الناشئة معدلات نمو قياسية».

وأضاف أحمد الحمد بقوله: «نحن نتمتع بوضع مثالي يتيح لنا المشاركة في هذا النمو، نظرا لأن الصندوق سيتمتع بخبرات كل من فريق إدارة الإستثمار التابع لنا في هونج كونج، وشركائنا في هذا المشروع، كما أن معرفتنا المشتركة الوثيقة بأسواق آسيا والشرق الأوسط تتيح لنا تطوير أفضل صندوق في هذا المجال». وتوقع مهاب مفتي، الرئيس التنفيذي لشركة آسيا للاستثمار دبي، بأن يحظى هذا الصندوق باهتمام كبير في المنطقة، نظرا لأن المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي مهتمون بتعزيز صلاتهم مع الإقتصاديات الآسيوية الصاعدة.

أسواق النفط الخام تعافت بقوة من عمليات بيع التصفية التي جرت منتصف الأسبوع

«ساكسو بنك»: «قطاع المعادن» يقدم أداء ضعيفا بسبب فتور النشاط الاقتصادي الصيني

قال التقرير الأسبوعي لساكسو بنك حول السلع شكل كل من التخفيض الذي قام به البنك المركزي الأوربي على سعر الفائدة إلى أدنى مستوى تاريخي له مترافقا بإبقاء الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على برنامجه لشراء الأصول المعلمين المميزين الأساسيين الداعمين لأسعار السلع هذا الأسبوع قبل صدور تقرير الوظائف الأمريكي الشهري في وقت لاحق أمس.

في وقت سابق من هذا الأسبوع تذبذب السوق ولو لفترة قصيرة على الأقل بتأثير كل من مؤشر مديري المشتريات التصنيعي القادم من الصين والذي كان أسوأ من المتوقع والزيادة القياسية التي طرأت على مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية. في القطاع الزراعي فقد ساعدت الظروف الجوية الباردة والرطبة في الغرب الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية على رفع أسعار المحاصيل الرئيسية مؤقتاً وخصوصاً الذرة والقمح وذلك لأن عملية زراعة المحصول تسير بوتيرة أبطأ من الوتيرة المعتادة.

وأضاف التقرير كما تشاهدون أدناه فقد كان قطاع المعادن المستخدمة في الصناعة الأضعف أداءً والذي لم يجد الكثير من الأخبار السارة فيما يتعلق بالفتور الذي يمر به النشاط الاقتصادي الصيني. كما عانى قطاع الطاقة أيضاً من خسائر تسبب بها بشكل رئيسي أداء الغاز الطبيعي والبنزين.

أما قطاع المعادن الثمينة فإنه يتابع تعافيه التجريبي ويأتي في طليعة هذا التعافي البالاديوم ولا ننسى الذهب أيضاً الذي يسير في ساعة كتابة هذا التقرير على طريق تحقيق مكاسب للأسبوع الثاني مع استمرار لعبة شد الحبل بين المشترين في السوق الفعلية والبائعين في السوق الورقية «سوق الأوراق المالية المتداولة في البورصات والعقود الآجلة».

وتابع شكلت الذرة والقمح الأمريكية المباعة في العقود الآجلة السلع الأفضل أداءً هذا الأسبوع وذلك لأن الطقس الربيعي الرطب المذكور أعلاه جعل من وصول المزارعين بآلاتهم الثقيلة إلى الحقول أمرا صعبا بشكل متزايد.

سيحمل أي تأخير إضافي على عملية زراعة الذرة في طياته إحتمالية إنتقال المزارعين إلى زراعة فول الصويا وخصوصا بعد منتصف شهر مايو الأمر الذي يمكن أن يغير في حال حصوله التوقعات الخاصة بمخزونات محصول الذرة هذا الخريف وأن يساعد على رفع سعرها. نتيجة لذلك فإن النسبة بين سعر فول الصويا في شهر نوفمبر إلى سعر الذرة في شهر ديسيمبر ستنخفض من «2.31» إلى «2.16» وذلك لأن فول الصويا الذي يحتاج إلى فترة زراعة أقصر يمكن أن يستفيد من الإنتاج الأعلى ونرى سعره يتراجع مقارنة بسعر الذرة.

وبين كان الغاز الطبيعي السلعة الأسوأ أداءً هذا الأسبوع وذلك بعد هبوط سعره إلى أدنى مستوى له خلال تسعة أشهر يوم الخميس موقفاً بشكل مؤقت على الأقل سباق هبوطه الذي كان مستمراً منذ منتصف فبراير.

لقد تسببت الزيادة التي طرأت على المخزون السلعي الأسبوعي بنسبة أكبر من المعتاد بعد فترة استهلاك مطولة تخطت التوقعات إلى حصول عمليات بيع تصفية خفضت سعر الغاز بنسبة 7 في المئة وساعدت بذلك على رفع السعر. أصبح الزخم الذي كان متباطأ خلال الأسبوع الماضي سالباً وقد يرغب المتعاملون في البحث عن وسيلة لدعم السعر عند مستوى «3.85» دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية انطلاقاً من المستوى الحالي البالغ «4» دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية.

وأوضح التقرير تعافت أسواق النفط الخام بقوة من عمليات بيع التصفية التي جرت منتصف الأسبوع والتي تلت أكبر زيادة في مخزونات النفط الأمريكية يتم تسجيلها حتى الآن. تسببت الواردات المتزايدة بحصول فيضان نفطي تركز في منطقة ساحل الخليج في حين تسببت مشاكل الاختناق في الغرب الأوسط الأمريكي في المنطقة المحيطة بمدينة كوشنغ التي تعد مركز تجميع وتخزين نفط خام غرب تكساس الأميركي في حصول تخفيض محسوس لسعره الأمر الذي ساعد على تخفيض عقود خام برنت بشكل أكبر. تقلص التخفيض الذي تسبب به نفط خام غرب تكساس الأمريكي على خام برنت بسرعة منذ شهر فبراير وفي هذا الأسبوع وصل ذلك التخفيض إلى «8.7» دولارات أمريكية للبرميل وهو أدنى مستوى منذ شهر ديسمبر 2011.

كون خام برنت قد وجد دعماً مرة أخرى دون مستوى «100» دولار أمريكي للبرميل فقد ظل خام برنت يسعى للمقاومة وهذا الأمر يخفي في طياته إمكانية رفع سعره حتى «106.50» دولارات أمريكية للبرميل خلال الأسابيع القادمة. من المتوقع أن ينشط الطلب في الخريف وما مستويات السعر الحالية الأقل من المعدل إلا نتيجة محافظة أوبك على إنتاجها الحالي والذي يتخطى مستوى إنتاجها المحدد البالغ «30» مليون برميل يومياً. لذلك فإن أي هبوط دون مستوى «100» دولار أمريكي للبرميل من المحتمل أن يكون قصير الأمد.

نجى الذهب من عمليات بيع التصفية في منتصف الأسبوع وهو يسير على طريق تحقيق مكاسب للأسبوع الثاني بعد عمليات بيع التصفية الدراماتيكية التي عاودت ضرب السوق في شهر أبريل. ساهم كل من تخفيض سعر الفائدة في أوروبة وعمليات شراء الأصول المستمرة التي يقوم بها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى جانب بيانات الاقتصاد العام الضعيفة في تقديم دعم مؤقت لأسعاره. لقد شكل الشراء الفعلي معلماً مميزاً قوياً آخر قدم دعماً مؤقتاً ولكن في مواجهة ذلك يستمر عالم الأوراق المالية المتداولة في البورصات يشهد استمراراً في تخفيض موجودات الذهب.

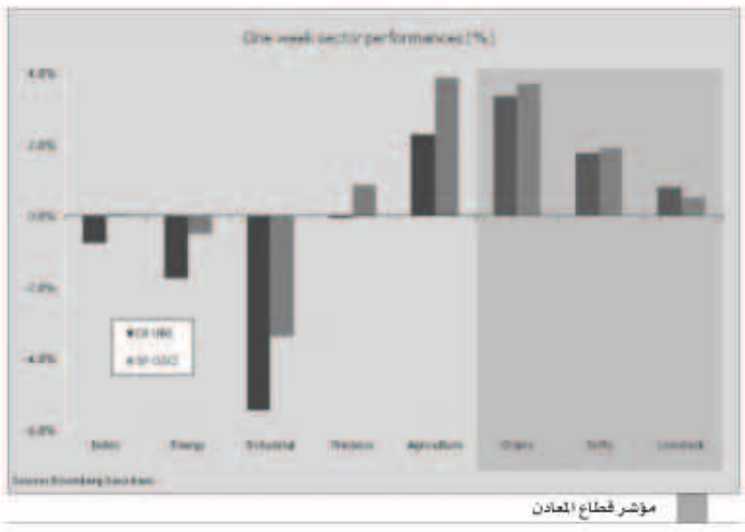

مؤشر قطاع المعادن